



المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الثامنة والثلاثون

أكرا، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**

الأداء الاجتماعي والاقتصادي لشمال أفريقيا: الموجز دون الإقليمي 2022-2023

المحتويات

ج	موجز تنفيذي	1
1	أولا - مقدمة	2
2	ثانيا - أداء شمال أفريقيا في مجال الاقتصاد الكلي	2
2	ألف - توقعات باستقرار النمو الاقتصادي في عام 2023	4
4	باء - عجز مالي أقل، لكن التحديات لا تزال قائمة	5
5	جيم - سياسة نقدية أكثر تشددا وارتفاع معدل التضخم	8
8	دال - الوضع على الصعيد الخارجي	10
10	هاء - التحديات الناجمة عن خدمة أحجام كبيرة من الدين	11
11	ثالثا - المخاطر المرتبطة بالمناخ وانعدام الأمن الغذائي	11
11	ألف - ارتفاع المخاطر المناخية	11
11	باء - مخاطر انعدام الأمن الغذائي	12
12	رابعا - استمرار المستويات المرتفعة لمعدلات الفقر والبطالة	13
13	خامسا - الاستنتاجات وتوصيات بشأن السياسة العامة	15
15	المراجع	

* ستُعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا بالاقتران مع الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا في دورتهما المشتركة الثانية.



موجز تنفيذي

في عام 2022، واجهت شمال أفريقيا طلبا خارجيا ضعيفا، وارتفاعا في تكاليف الافتراض، وظروفا جوية سيئة. وقد انخفض النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة دون الإقليمية إلى 3,9 في المئة في عام 2022، من 4,9 في المئة في عام 2021. وكانت الصدمة الخارجية الناجمة عن الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والتي بدأت في شباط/فبراير 2022، عاملا رئيسيا وراء قرارات مصر وتونس طلب مساعدة مالية إضافية من صندوق النقد الدولي ودول الخليج. وعلى النقيض من ذلك، استفادت الجزائر وموريتانيا، على الأقل في المدى القصير، من صدمة أسعار السلع الأساسية العالمية: فقد أدى ارتفاع أسعار الهيدروكربونات إلى ارتفاع عائدات التصدير بالنسبة للجزائر، وأدى النمو القوي لإنتاج الذهب وارتفاع الأسعار الدولية إلى زيادة صادرات الذهب من موريتانيا بشكل كبير. ورغم ارتفاع أسعار النفط العالمية، فقد انكمش الاقتصاد في ليبيا في عام 2022، نتيجة حصار حقول النفط في النصف الأول من العام، ما أدى إلى انخفاض كبير في إنتاج النفط. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ليبيا تسعى جاهدة للتعاوي من الصراع.

ومن المتوقع أن يستقر النمو في المنطقة دون الإقليمية عند 4,8 في المئة في عام 2023 على خلفية التعافي الاقتصادي القوي المتوقع في ليبيا والمغرب، رغم أن ضغوط المالية العامة واستمرار ارتفاع معدلات التضخم يؤثر على آفاق النمو. ومن المتوقع أن يزداد عجز المالية العامة تدريجيا في عامي 2023 و2024، وهو ما يعكس العديد من أوجه عدم اليقين التي لا تزال قائمة على الصعيدين دون الإقليمي والعالمي. وتستمر مواقف السياسة النقدية في التشدد بقوة، حيث يخطط الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي لرفع أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2023، استجابة لاستمرار الضغوط التضخمية وضيق أسواق العمل. ويؤثر تشديد السياسات النقدية على اقتصادات شمال أفريقيا من خلال الاستهلاك المحلي والاستثمار والصادرات وخدمة الدين العام. وتستمر أعباء خدمة الدين في الارتفاع، ولا تزال بلدان شمال أفريقيا تكافح من أجل تمويل ديونها، حيث من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة العالمية مرتفعة.

وقد أدت المخاطر المناخية الشديدة إلى تفاقم أزمة تكاليف المعيشة، وإلى جانب زيادة المخاطر السياسية ومخاطر انعدام الأمن الغذائي، فإنها تغذي الفقر في شمال أفريقيا. ويُعزى الفقر في المنطقة دون الإقليمية جزئيا أيضا إلى ارتفاع معدل البطالة (13,7 في المئة في عام 2022)، الذي لا يزال يمثل مشكلة طويلة الأمد ولا يزال يشكل التحدي الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي للمنطقة دون الإقليمية. وتبقى بطالة الإناث، التي بلغت 20,2 في المئة في عام 2022، مرتفعة مقارنة ببطالة الذكور التي كانت 11,3 في المئة في عام 2022. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب 30,2 في المئة في عام 2022 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 14,2 في المئة.

وبلدان شمال أفريقيا مدعوة إلى إعادة توجيه الإنفاق العام نحو دعم الفئات الضعيفة والفقراء. وتحتاج حكومات شمال أفريقيا إلى تحسين جودة الإنفاق للحد من التضخم. وينبغي أن يكون الإنفاق العام أكثر اعتمادا على الأداء، وينبغي تخفيض إعانات الطاقة غير الموجهة، وإصلاح مؤسسات البنية التحتية المملوكة للدولة، وإدارة

الديون على نحو أكثر فعالية لخفض تكلفة الخدمة. ويجب على الحكومات تعزيز إدارة مخاطر المالية العامة، بما في ذلك عن طريق بناء الاحتياطات وحماية الميزانيات والأسر المعيشية من الأزمات.

وعلاوة على ذلك، يتعين على بلدان شمال أفريقيا أن تفسح المجال للإنفاق على التكيف مع المناخ. ونظرا لحجم تأثير تغير المناخ على المنطقة دون الإقليمية، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى إزالة الكربون وتنويع اقتصاداتها من خلال العمل معا لتعزيز الطاقة المتجددة، والاستثمار في البنية التحتية للمياه، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات. وينبغي دمج سياسات تغير المناخ في الإنفاق العام من خلال ميزانيات خضراء ولسياسات مالية أوسع، بما في ذلك الضرائب وتسعير الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري.

ولضمان تعافي أسواق العمل بطريقة شاملة للجميع، ينبغي لواضعي السياسات في شمال أفريقيا الحد من تشوهات سوق العمل الناجمة عن لوائح العمل وسياسات التوظيف في القطاع العام. وينبغي للحكومات شمال أفريقيا أن تعتمد سياسات فعالة لسوق العمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، عن طريق زيادة فرص العمل للباحثين عن عمل وتحسين مواءمة مواصفات الأفراد العاطلين عن العمل مع مواصفات الوظائف الشاغرة، والتحفيز على إيجاد وظائف جديدة.

أولا - مقدمة

بعد عام 2022 المضطرب، أخذ عدم اليقين يهيمن على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في شمال أفريقيا في عام 2023. فقد تأثر التعافي القوي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة دون الإقليمية في عام 2021 بالصدمات الخارجية الناجمة عن اندلاع الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، ما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة بشكل كبير، وظروف التمويل الضيقة، ومواطن الضعف المتعلقة بالديون في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية. وكانت مجموعة التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ في عام 2022 أكثر تطرفا من تلك التي حدثت في عام 2021. فقد عانت البلدان في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية من الجفاف ونقص المياه وارتفاع منسوب مياه البحر. وعانت تونس من الجفاف للعام الخامس على التوالي، مع استمرار السلطات في تقنين المياه. وفي المغرب، ارتفعت واردات القمح، حيث تسبب الجفاف في انخفاض المحصول الوطني بنسبة 60 في المئة تقريبا مقارنة بالعام السابق (وزارة الزراعة الأمريكية، 2023).

ودفع تضائل احتياطات النقد الأجنبي والضغوط المالية في مصر وتونس كلا البلدين إلى الاقتراب من أزمة ديون كبيرة في عام 2022، ما قد يؤدي إلى وضع متقلب في المنطقة دون الإقليمية. ويواجه البلدان بالفعل نقصا في السلع الأساسية واختلالا في الأسواق المالية. ومع ذلك، سجل بعض أكبر مُصدّري السلع الأساسية في المنطقة دون الإقليمية، مثل الجزائر وموريتانيا، أكبر تحسن في المخاطر القطرية الإجمالية خلال عام 2022.

وفي عام 2023، تشهد حالة عدم اليقين في شمال أفريقيا تفاقما بسبب عدة عوامل، بما في ذلك الصراع في السودان وتطور الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا الذي لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير. وللصراع في السودان أثر مدمر على اقتصاد البلد الهش أصلا ويهدد بأن تكون له عواقب وخيمة على المنطقة دون الإقليمية بأسرها، مع زيادة الهجرة غير الشرعية وتزايد أعداد طالبي اللجوء. وللصراع حدود مع سبعة بلدان، بما في ذلك دولتان في شمال أفريقيا، هما مصر وليبيا، ولكل منهما شواغل أمنية تتعلق بهذا الصراع.

وسيتعين على شمال أفريقيا مواجهة ضعف الطلب الخارجي وارتفاع تكاليف الاقتراض في عام 2023. وتوجد أكبر المخاطر في المنطقة دون الإقليمية في البلدان التي تكون فيها التوقعات الاقتصادية مشوبة بعدم يقين سياسي يتخذ شكل الصراع. وسيؤدي ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة إلى الحد من النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في عام 2023، ويواجه العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية عجزا ماليا هائلا، ودينا عاما مرتفعا، وانخفاضا في قيمة العملة، ومستويات خطيرة من التضخم، وهو ما يهدد الأمن الغذائي.

ويركز هذا التقرير على الفترة 2022-2023، التي بدأت باندلاع الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في شباط/فبراير 2022. ويبين كيف أعيد تشكيل اقتصادات شمال أفريقيا بسبب تأثير الحرب على أسعار السلع الأساسية وتشديد السياسة النقدية العالمية. ويسلط التقرير الضوء على التهديد الاقتصادي الذي يمثله تغير المناخ وتأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي في شمال أفريقيا.

ثانيا- أداء شمال أفريقيا في مجال الاقتصاد الكلي

ألف- توقعات باستقرار النمو الاقتصادي في عام 2023

بعد تباطؤ النمو في عام 2022، من المتوقع أن يستقر معدل النمو في شمال أفريقيا، بمتوسط قدره 4,8 في المئة تقريبا في عام 2023.

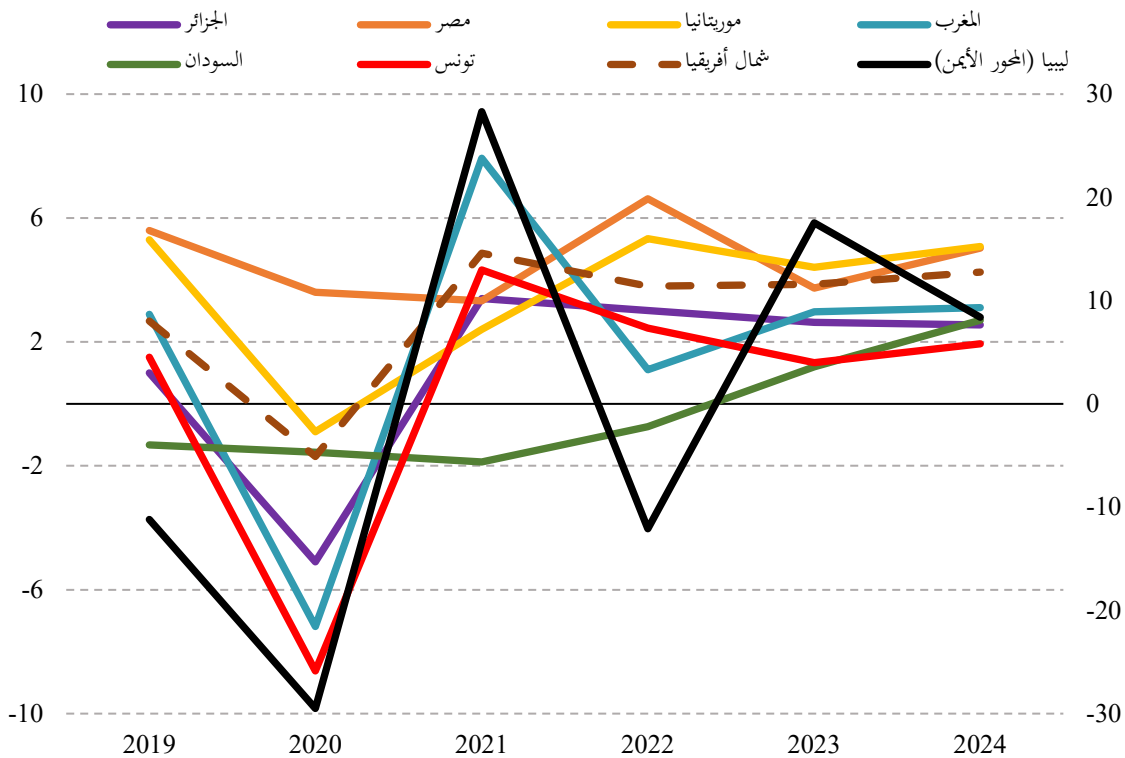
وتشير تقديرات الأمم المتحدة (2023) إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شمال أفريقيا بلغ 3,9 في المئة في عام 2022، منخفضا من 4,9 في المئة في عام 2021، كما هو موضح في الشكل الأول. ويعزى تباطؤ النمو في عام 2022 بشكل رئيسي إلى الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار السلع عالميا، وهو الأمر الذي تفاقم بسبب اضطرابات سلسلة التوريد في أعقاب الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، المورد الرئيسي للقمح إلى شمال أفريقيا، إلى جانب تأثير تشديد الأوضاع المالية العالمية على اقتصادات شمال أفريقيا. وقد حدث أكبر تباطؤ في النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 12,8 في المئة في عام 2022، منخفضا من نمو بلغ 28,3 في المئة في عام 2021 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج). وكان الركود الذي شهدته البلاد في عام 2022 انعكاسا لاندلاع الاحتجاجات التي بدأت في نيسان/أبريل 2022، والتي أسفرت عن حصار العديد من الموانئ وحقول النفط الرئيسية، ما تسبب في انخفاض الإنتاج إلى ما دون المتوسط اليومي لعام 2021 الذي يبلغ 1 مليون برميل. كما شهد السودان سلسلة من الأزمات السياسية التي أثرت على استقرار اقتصاده، ما أدى إلى انكماش بنسبة 0,7 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وهو أقل نسبيا من الانخفاض المقدر بـ 1,9 في المئة المسجل في عام 2021 (بنك السودان المركزي، 2023). ومن غير المتوقع أن تتحسن الحالة في السودان في المستقبل القريب، نظرا للصراع على السلطة داخل البلد بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وبتحقيق 6.6 في المئة، كان معدل النمو السنوي في مصر في عام 2022 قويا بشكل خاص، وذلك بفضل تحسين السيطرة على جائحة كوفيد-19، والاستهلاك الأسري الديناميكي، وزيادة الاستثمار، لا سيما في البنية التحتية، والدعم المالي الدولي الكبير (مصر، 2023). وكان للإصلاحات الرئيسية التي أجرتها مصر في السنوات الأخيرة، لا سيما تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وتعويم سعر الصرف وخفض الدعم بشكل كبير، تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي الوطني في عام 2022. وسجلت موريتانيا ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي وطني في المنطقة دون الإقليمية، حيث قُدِّر بنحو 5,9 في المئة في عام 2022 (موريتانيا، 2023 أ)، مدفوعا بارتفاع بيئة أسعار السلع العالمية، والطلب القوي على صادرات خام الحديد والذهب، والإنتاج الزراعي الاستثنائي. وواصل هذا الأداء اتجاه الانتعاش الاقتصادي، الذي بدأ في عام 2021 بنمو قدره 2,4 في المئة، بعد انكماش، نتيجة لجائحة كوفيد-19، بنسبة 0,9 في المئة في عام 2020 (موريتانيا، 2023 أ). وانخفض النمو في الجزائر بشكل طفيف، وذلك بمقدار 0,2 نقطة مئوية في عام 2022، من 3,4 في المئة في عام 2021 إلى حوالي 3,2 في المئة في عام 2022 (الجزائر، 2023). وكان التباطؤ نتيجة للحالة الاقتصادية العالمية.

وقد أثرت أزمة سياسية واجتماعية كامنة، مقترنة بالوضع الاقتصادي العالمي المتعلق بالحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، على تونس، حيث انكمش النمو الاقتصادي بنسبة 1,9 نقطة مئوية، من 4,3 في المئة في عام 2021 إلى 2,4 في المئة في عام 2022 (تونس، 2023). وفي المغرب، انخفض النمو الاقتصادي من 7,9 في المئة في عام 2021 إلى 1,3 في المئة في عام 2022 (المغرب، 2023 ب). وقد نجم الانخفاض عن التباطؤ في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وضعف أداء الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وقطاعي البناء والأشغال العامة، والتوترات الجيوسياسية، لا سيما الحرب في أوكرانيا وتأثيرها على التضخم.

الشكل 1:

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شمال أفريقيا، 2019-2024 (نسبة مئوية)



المصدر: بجميع أبعده المؤلف استنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية وأرقام صندوق النقد الدولي. ملاحظة: أرقام عام 2022 هي تقديرات وأرقام عامي 2023 و2024 هي توقعات.

وفي عام 2023، بعد استئناف النشاط في حقول النفط الرئيسية في ليبيا وانتعاش القطاع الأولي في المغرب، ما أدى إلى انتعاش قوي في كلا الاقتصادين، من المتوقع أن يستقر متوسط النمو دون الإقليمي في شمال أفريقيا عند 4,8 في المئة في عام 2023 (الأمم المتحدة، 2023)، رغم الوضع غير المستقر للغاية في السودان. ويعد النمو دون الإقليمي في عام 2023 أعلى من المتوسط قبل جائحة كوفيد-19 الذي بلغ 2,9 في المئة في عام 2019 (الأمم المتحدة، 2022). والتوقعات الاقتصادية في ليبيا إيجابية، ويمكن أن تعود البلاد إلى نمو قوي بحوالي 17,5

في المئة في عام 2023، قبل أن يتباطأ إلى 8,4 في المئة في عام 2024، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي (2023ج). ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد المغرب بنسبة 3,3 في المئة في عام 2023، مرتفعا من 1,3 في المئة في عام 2022، على افتراض أن الإنتاج الزراعي إيجابي (المغرب، 2023ب).

ومن المتوقع أن تؤدي التوترات الجيوسياسية الحالية وإعادة تنظيم سلاسل التوريد العالمية إلى انخفاض معدلات النمو في بلدان أخرى في شمال أفريقيا. حيث سينخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر بمقدار 2,9 نقطة مئوية، من 6,6 في المئة في عام 2022 إلى 3,7 في المئة في عام 2023 (صندوق النقد الدولي، 2023ج).

وسينخفض النمو في موريتانيا بشكل طفيف، من 5,9 في المئة في عام 2022 إلى 4,7 في المئة في عام 2023، بسبب انخفاض النمو في إنتاج خام الحديد والذهب وانخفاض الإنتاج الزراعي (موريتانيا، 2023 أ). ومن المتوقع أن ينكمش النمو في السودان بشكل حاد في أعقاب عدم الاستقرار السياسي. وسيستمر النمو في تونس في الانخفاض في عام 2023، بنسبة 1,9 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022، وهو ما يعكس البيئة العالمية الصعبة وعدم وجود إصلاح هيكلي (تونس، 2023).

ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى 2,6 في المئة في عام 2023، مع استقرار إنتاج الهيدروكربونات وتباطؤ النمو في الزراعة والخدمات (صندوق النقد الدولي، 2023ج).

باء- عجز مالي أقل، لكن التحديات لا تزال قائمة

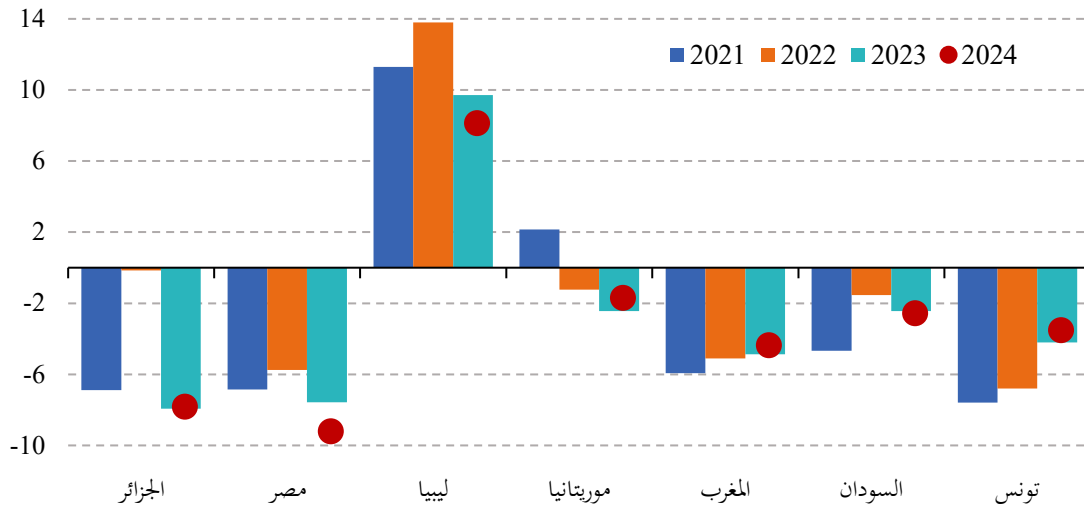
انخفاض العجز المالي في شمال أفريقيا في عام 2022، بعد التزايد الذي لوحظ عقب أزمة كوفيد-19.

واستنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية والأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد تقلص متوسط العجز المالي في شمال أفريقيا بنسبة 1,9 نقطة مئوية، إلى 3,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 من 5,6 في المئة في عام 2021، نتيجة لزيادة الإيرادات، لا سيما في ليبيا، التي سجلت فائضا في الميزانية بنسبة 13,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (مصرف التنمية الأفريقي، 2023)، كما يتضح من الشكل الثاني. وانخفض العجز بين عامي 2021 و2022 من 6,9 في المئة إلى 0,2 في المئة في الجزائر ومن 4,7 في المئة إلى 1,5 في المئة في السودان (مصرف التنمية الأفريقي، 2023). وانخفض العجز بنسبة 1,1 و0,8 نقطة مئوية في مصر والمغرب، على التوالي، في الفترة نفسها (مصرف التنمية الأفريقي، 2023). وكانت موريتانيا البلد الوحيد في شمال أفريقيا الذي شهد تدهورا في عجزه المالي في تلك الفترة: فقد أصبح فائضا ميزانيته الذي يبلغ 2,2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 عجزا في الميزانية بنسبة 1,2 في المئة في عام 2022 (مصرف التنمية الأفريقي، 2023)، ربما بسبب الضغوط الداخلية المتعلقة بالإنفاق الأمني، وزيادة الدعم لمواد مثل الطاقة والغذاء، وزيادة في النفقات الرأسمالية.

وفي ضوء تزايد عدم اليقين الاقتصادي، من المتوقع أن يزداد عجز المالية العامة في شمال أفريقيا في عام 2024. ومن المتوقع أن يتسع عجز الميزانية في الجزائر ومصر، بينما يتوقع أن تشهد ليبيا فائضا في الميزانية بمتوسط 8,9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في الفترة 2023-2024 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج)، بعد إعادة فتح حقول النفط الرئيسية في البلاد. ومن المتوقع أن يستقر عجز الميزانية في المغرب عند حدود 4,6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2023-2024 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج)، رغم استمرار المخاطر، بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا. أما التوقعات بالنسبة لتونس فهي متفائلة، حيث يُتوقع أن ينخفض عجز الميزانية من 4,2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 3,5 في المئة في عام 2024 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج). ومن المتوقع أن تحافظ موريتانيا والسودان على عجز ميزانيتها دون العتبة التقليدية التي تبلغ 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع متوسط توقعات لكل منهما يبلغ 2,4 في المئة في عام 2023 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج).

الشكل 2:

أوجه العجز المالي والفوائض المالية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في بلدان شمال أفريقيا، 2021-2024



المصدر: بجميع أعدده المؤلف استنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية وأرقام صندوق النقد الدولي. ملاحظة: أرقام عام 2022 هي تقديرات وأرقام عامي 2023 و2024 هي توقعات.

جيم - سياسة نقدية أكثر تشددا وارتفاع معدل التضخم

أدى الوضع المالي الدولي المتشدد إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العديد من العملات، ما تسبب في إضعاف النسيج الاقتصادي في معظم بلدان شمال أفريقيا.

ففي أعقاب الحرب في أوكرانيا وما تلاها من عقوبات على الاتحاد الروسي، اجتاحت دوامة تضخمية الاقتصاد العالمي، ما دفع المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الرئيسية. وكان للسياسة النقدية العدوانية والتقييدية أثر ضار على الأوضاع المالية العالمية وعرضت الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة لتدفقات رأسمالية محتمة إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات، ما أثر على تكلفة خدمة الديون بالعملات الأجنبية. وفي معظم بلدان شمال أفريقيا، تم تعديل أسعار السياسة النقدية صعودا.

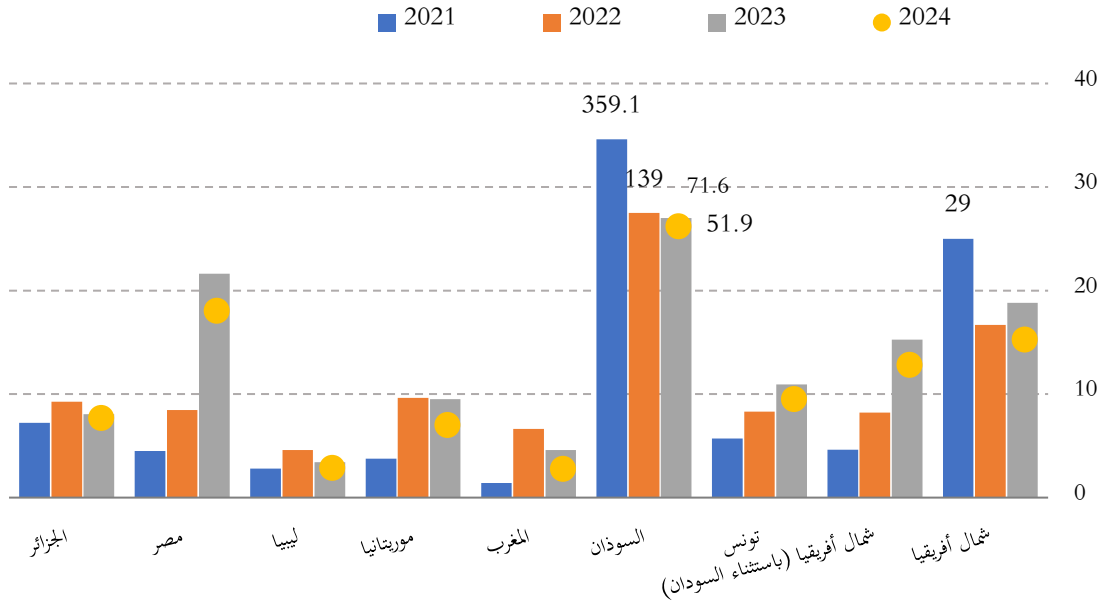
لا يزال التضخم التهديد الرئيسي لاقتصادات شمال أفريقيا.

لقد كان التضخم مرتفعا بشكل خاص في شمال أفريقيا، بمعدل بلغ وفق حساب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 8,2 في المئة في عام 2022 (باستثناء السودان)، مرتفعا من 4,6 في المئة في عام 2021، كما هو مبين في الشكل الثالث. ومن بين جميع البلدان في شمال أفريقيا، كان التضخم في عام 2022 أعلى في موريتانيا، حيث بلغ 9,6 في المئة، مقارنة بنسبة 3,6 في المئة في عام 2021، تليها الجزائر (9,3 في المئة مقارنة بـ7,2 في المئة)، ومصر (8,5 في المئة مقارنة بـ4,5 في المئة)، وتونس (8,3 في المئة مقارنة بـ5,7 في المئة)، والمغرب (6,6 في المئة مقارنة بـ1,4 في المئة) (صندوق النقد الدولي، 2023 ج) وليبيا (4,6 في المئة مقارنة بـ2,8 في المئة) (مصرف ليبيا المركزي، 2023). وانخفض التضخم في السودان في عام 2022 بأكثر من النصف، ليصل إلى معدل 139 في المئة في عام 2022، نتيجة للإصلاح الذي جرى فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف وخفض تسهيل العجز المالي (صندوق النقد الدولي، 2023 ج).

ومن المتوقع أن يزداد التضخم في المنطقة دون الإقليمية إلى الضعف ليلبلغ 15,3 في المئة في عام 2023، بسبب الارتفاع المتوقع في الأسعار في مصر، حيث من المتوقع أن يصل التضخم إلى 21,6 في المئة في عام 2023 و18 في المئة في عام 2024 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج). وستشهد تونس أيضا ضغوطا تضخمية أكثر حدة، حيث من المتوقع أن تبلغ المعدلات 10,9 في المئة في عام 2023 و9,5 في المئة في عام 2024 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج). وفي المقابل، ستكون معدلات التضخم في ليبيا والمغرب مستقرة نسبيا في المتوسط خلال العامين المقبلين، عند 3,1 في المئة و3,7 في المئة، على التوالي، أي أقل من المعدلات المسجلة في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج). وستلاحظ انخفاضات طفيفة في معدلات التضخم في الجزائر وموريتانيا، حيث سيبلغ متوسط المعدلين 7,9 في المئة و8,3 في المئة على التوالي في الفترة 2023-2024 (صندوق النقد الدولي، 2023 ج). غير أن خطر تجدد الضغوط التضخمية لا يزال قائما في ضوء استمرار الصراع في أوكرانيا.

الشكل الثالث:

التضخم في شمال أفريقيا، 2021-2024 (نسبة مئوية)



المصدر: بتجميع أعدده المؤلف استنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية وأرقام صندوق النقد الدولي. ملاحظة: أرقام عام 2022 هي تقديرات وأرقام عامي 2023 و 2024 هي توقعات.

وشكل تضخم أسعار الأغذية أكبر حصة من التضخم في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية. وباستثناء ليبيا، بلغ تضخم أسعار الأغذية خانة العشرات وهو الأعلى في مصر، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 30 في المئة أو أكثر كل شهر منذ كانون الأول/ديسمبر 2022 (البنك الدولي، 2023 أ). ويؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية.

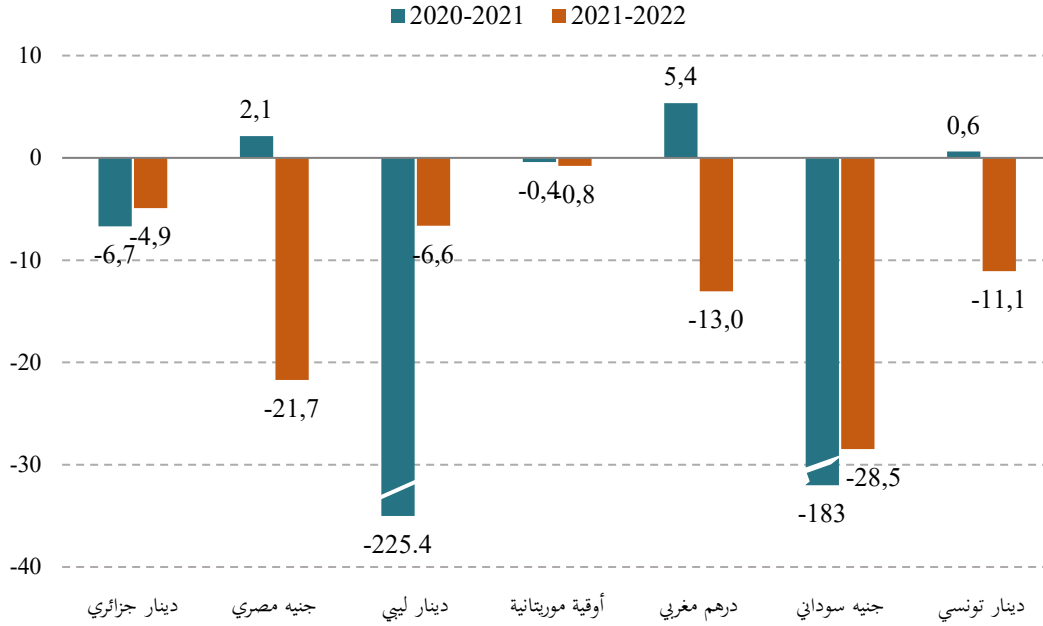
أدى تشدد الأوضاع المالية العالمية إلى تقلبات كبيرة في أسواق الصرف في معظم بلدان شمال أفريقيا.

وبوضح الشكل الرابع أن الجنيه السوداني كان العملة الأسوأ أداءً في شمال أفريقيا، حيث انخفضت قيمته بنسبة 28,5 في المئة تقريبا في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023 أ). وقد لوحظ انخفاض كبير في قيمة الجنيه المصري والدرهم المغربي والدينار التونسي، وهي العملات التي انخفضت قيمتها بنسبة 21,7 في المئة و13,0 في المئة و11,1 في المئة على التوالي (صندوق النقد الدولي، 2023 أ). وانخفضت قيمة الدينار الليبي بنسبة 6,6 في المئة في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023 أ)، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط، وفي الجزائر، رغم التضخم المرتفع الذي بلغ 9,3 في المئة في عام 2022، فقد انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 4,9 في المئة (صندوق

النقد الدولي، 2023 وأو 2023 ج). وعلى غرار ليبيا، تستفيد الجزائر من ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة لغازها. وكانت الأوقية الموريتانية العملة الأكثر مرونة مقارنة بالعملات الأخرى في شمال أفريقيا، حيث انخفضت قيمتها بشكل طفيف فقط، بنسبة 0,8 في المئة في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023).

الشكل 4:

النسبة المئوية لتغير العملات في شمال أفريقيا لكل دولار أمريكي، 2021-2020 و 2022-2021



المصدر: تجميع أعدده المؤلف استنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية وأرقام صندوق النقد الدولي. ملاحظة: التغيير السلبي يمثل فقدان القيمة.

دال - الوضع على الصعيد الخارجي

من المتوقع أن يتحسن وضع شمال أفريقيا خارجيا نحسنا طفيفا، ولكن حالة عدم اليقين لا تزال قائمة، بسبب تأثير أسعار الأغذية والطاقة الآخذة في الارتفاع على البلدان المستوردة للسلع الأساسية.

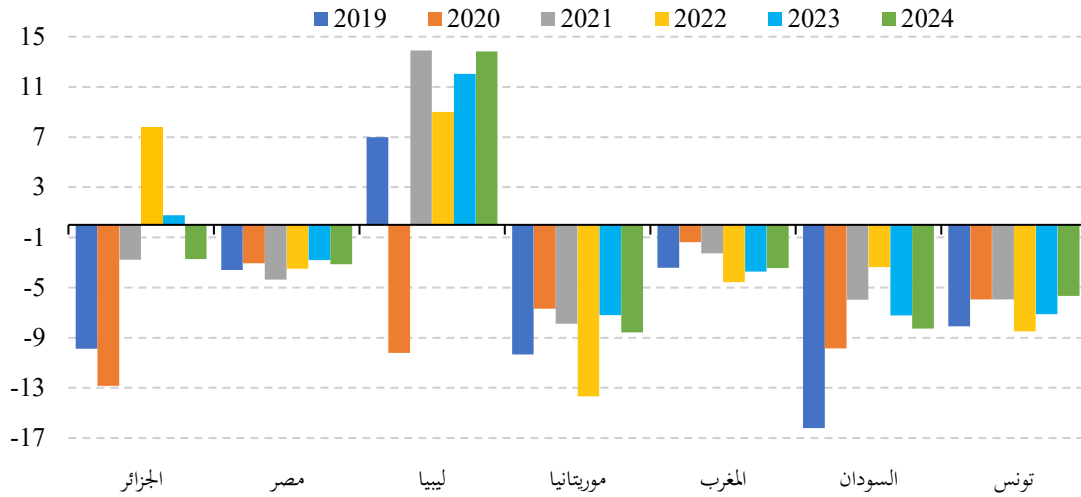
واستنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية والأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد تقلص متوسط العجز الإجمالي في الحساب الجاري في شمال أفريقيا بشكل كبير، وذلك بـ 1,8 نقطة مئوية، من 3,1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 1,3 في المئة في عام 2022، وهو ما يعكس المكاسب التي حققتها الجزائر وليبيا، وهما مُصدِّران صافيان لمنتجات الطاقة، والتدابير التصحيحية لاستعادة التوازنات الخارجية بعد الانكماش الحاد المسجل في ذروة جائحة كوفيد-

19. ومع ذلك، من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري في عام 2023، بسبب استمرار عدم اليقين الاقتصادي، بما في ذلك استمرار الحرب في أوكرانيا.

وكما هو مبين في الشكل الخامس، فقد اتسع عجز الحساب الجاري لموريتانيا، وهو واحد من بين أكبر أوجه العجز في شمال أفريقيا، حيث ارتفع إلى 12,0 في المئة في عام 2022 من 5,7 في المئة في عام 2021 (موريتانيا، 2023أ)، نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، لا سيما القمح والمنتجات البترولية، واحتمال انخفاض الصادرات، بسبب الظروف الاقتصادية العالمية.

الشكل 5:

العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا، 2019-2024



المصدر: تجميع أعدده المؤلف استنادا إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإحصاءات الوطنية وأرقام صندوق النقد الدولي.

وتقلص عجز الحساب الجاري لمصر والسودان بشكل طفيف، وذلك من 4,4 في المئة و6,0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 3,4 في المئة و3,4 في المئة على التوالي في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023ج، ومصرف التنمية الأفريقي، 2023). وفي المقابل، اتسع عجز الحساب الجاري للمغرب وتونس في الفترة نفسها، وذلك من 2,3 في المئة و6,0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، إلى 3,5 في المئة و8,5 في المئة، نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات البترولية والقمح، التي يعتبر البلدان مستوردين صافيين لها (المغرب، 2023ب، وصندوق النقد الدولي، 2023ج). وخلال الفترة 2023-2024، ستشهد جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية عجزا كبيرا في الحساب الجاري، وسيلاحظ أكبره في موريتانيا (7,9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، يليها السودان (7,7 في المئة) وتونس (6,4 في المئة)، باستثناء ليبيا، التي من المتوقع أن تشهد فائضا في الحساب الجاري يبلغ متوسطه 12,9 في المئة (صندوق النقد الدولي، 2023ج).

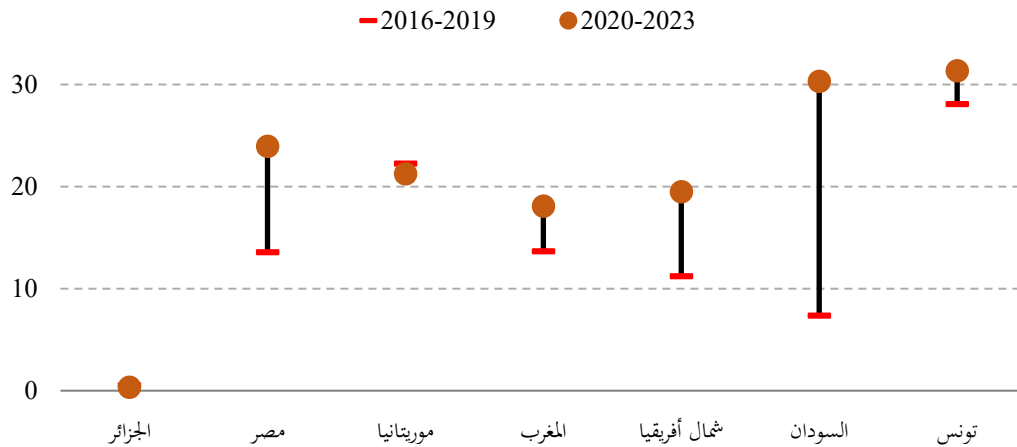
هاء- التحديات الناجمة عن خدمة أحجام كبيرة من الدين

لا تزال خدمة الدين الخارجي في معظم بلدان شمال أفريقيا تشكل تحديا كبيرا، وقد زادت في مصر وموريتانيا والمغرب وتونس.

فقد بلغت خدمة الدين الخارجي في شمال أفريقيا 24 في المئة من إجمالي الإيرادات في عام 2021 و19 في المئة في عام 2022، وهي نسبة لا تزال كبيرة مقارنة بنسبة 12 في المئة التي سجلت في عام 2019، قبل جائحة كوفيد-19 (البنك الدولي، 2023 ب). ويعزى هذا الهبوط إلى انخفاض كبير في السودان، حيث شكلت خدمة الدين 91,1 في المئة من الإيرادات في عام 2021 و12,1 في المئة في عام 2022 (البنك الدولي، 2023 ب). ورغم الانخفاض على الصعيد دون الإقليمي، تشهد بعض البلدان، بما فيها مصر وموريتانيا والمغرب، زيادة في مجموع خدمة ديونها الخارجية كحصة من إجمالي الدخل. ومع ذلك، فإن الجزائر، عند 0,3 في المئة للفترة 2020-2023، لديها مستوى منخفض نسبيا من إجمالي خدمة الدين الخارجي العام، كما هو موضح في الشكل السادس (البنك الدولي، 2023 ب). وعند 19,5 في المئة، يعد إجمالي خدمة الدين الخارجي أعلى في الفترة 2020-2023 مما كان عليه في الفترة 2016-2019، قبل جائحة كوفيد-19، عندما كان 11,2 في المئة (البنك الدولي، 2023 ب).

الشكل 6:

خدمة إجمالي الدين الخارجي، كنسبة مئوية من الإيرادات، في شمال أفريقيا للفترتين 2016-2019 و2020-2023



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى البنك الدولي (2023 ب).

وارتفع متوسط مدفوعات الفائدة كحصة من الإيرادات الحكومية في شمال أفريقيا من 2,8 في المئة في الفترة 2016-2019 إلى 3,5 في المئة في الفترة 2020-2023 (البنك الدولي، 2023 ب). ويُسلط النمو الضوء على عدم قدرة البلدان على زيادة الإيرادات الحكومية للاستجابة بفعالية لارتفاع مدفوعات الفائدة والحد من تآكل هامش المناورة المالي لديها لتعزيز قدرتها على تمويل الإنفاق المحلي والاستثمار العام.

ثالثا- المخاطر المرتبطة بالمناخ وانعدام الأمن الغذائي

ألف- ارتفاع المخاطر المناخية

لقد تعرضت شمال أفريقيا إلى كوارث مناخية في السنوات الأخيرة، وزادت المخاطر المرتبطة بتغير المناخ زيادة كبيرة في المنطقة دون الإقليمية، حيث أدى تغير أنماط الطقس إلى ظواهر جوية ضارة، مثل الجفاف والفيضانات. ويمكن للكوارث المناخية أن تعطل توافر الغذاء وتقلل من فرص الحصول على الغذاء وتؤثر على جودة الأغذية. ويمكن أن تؤدي الزيادات في درجات الحرارة، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، وانخفاض توافر المياه إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وارتفاع مستويات الفقر. ووفقا لمركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (2023) فقد تم تحديد ما مجموعه 21 حدثا مناخيا متطرفا مرتبطا بتغير المناخ في شمال أفريقيا في الفترة 2020-2022، بما في ذلك 15 فيضانا و3 حرائق غابات وحالات جفاف وعاصفة واحدة. وكان السودان البلد الأكثر تضررا من تغير المناخ، حيث شهد خمس كوارث مناخية في تلك الفترة، تليه الجزائر وموريتانيا وتونس، اللتين عانتا من أربع كوارث مناخية لكل منها. وبوقوع كارثتين مناخيتين في الفترة نفسها، كانت مصر والمغرب أقل البلدان تضررا.

وللكوارث المرتبطة بالمناخ تأثير كبير طويل الأجل على رفاهية الإنسان والتنمية الاقتصادية. وبين عامي 2020 و2022، تسببت الكوارث المناخية في وفاة 600 شخص وأثرت على حوالي 15 مليون شخص في شمال أفريقيا، وقُدرت التكلفة الاقتصادية للظواهر الجوية المتطرفة في المنطقة دون الإقليمية على مدى تلك السنوات الثلاث بمبلغ 378,6 مليون دولار (المجلس النرويجي للاجئين، 2023).

ونظرا لمجموعة من العوامل السياسية والجغرافية والاجتماعية، من المسلم به أن مصر وليبيا وموريتانيا والسودان معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، حيث احتلت المرتبة 107 و125 و143 و177، على التوالي، من بين 182 دولة في المؤشر القطري لمبادرة نوتردام العالمية للتكيف لعام 2020، الصادر عن جامعة نوتردام (2023)، حيث يتم تصنيف البلدان حسب درجاتها من حيث ضعفها أمام تغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى واستعدادها لتحسين القدرة على الصمود. واحتل المغرب وتونس والجزائر، بالترتيب التنازلي، المرتبة السادسة والستين والسابعة والستين والتاسعة والتسعين على التوالي في ذلك المؤشر. واحتل المغرب والسودان المرتبة الأدنى والأعلى من حيث الضعف بين بلدان شمال أفريقيا، واحتلت تونس والسودان أعلى وأدنى مرتبة من حيث الاستعداد بين بلدان شمال أفريقيا.

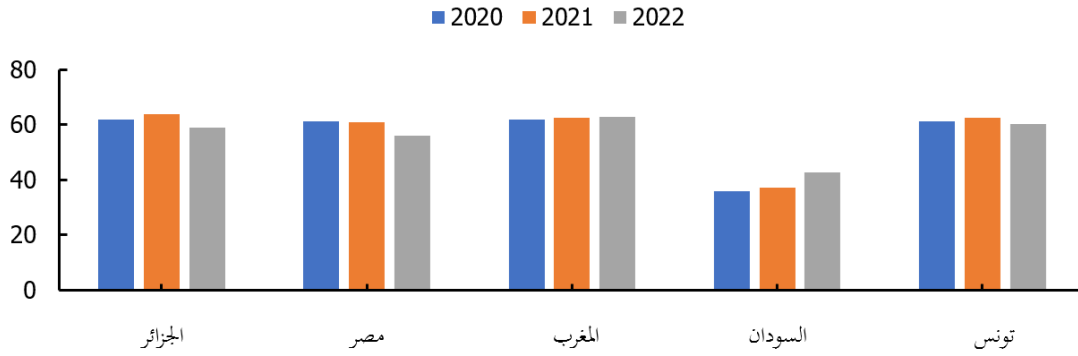
باء- مخاطر انعدام الأمن الغذائي

لا تزال منطقة شمال أفريقيا، بما لديها من هامش مناورة مالي محدود واعتمادها الكبير على واردات الطاقة والغذاء، عُرضة لمزيد من التدهور في الأمن الغذائي، بما في ذلك بسبب تجدد الزيادات في أسعار الأغذية، والجفاف المطول، والمزيد من انقطاع الإمدادات الغذائية.

وقد تعرضت العديد من بلدان في شمال أفريقيا لتزايد خطر انعدام الأمن الغذائي في عام 2022. ويُستخدم مؤشر الأمن الغذائي العالمي لقياس القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره وجودته وسلامته واستدامته وتكيفه في بلد ما، ويتراوح من صفر (إجمالي انعدام الأمن الغذائي) إلى 100 (إجمالي الأمن الغذائي). ويبين الشكل السابع أن الأمن الغذائي، وفقا للمؤشر، قد تدهور في بعض بلدان شمال أفريقيا في عام 2022. وفي الجزائر ومصر وتونس، انخفضت درجة المؤشر من 63,9 إلى 58,9، ومن 60,8 إلى 56,0، ومن 62,7 إلى 60,3 على التوالي، بين عامي 2021 و2022 (Economist Impact, 2022). ويعكس هذا الانخفاض تزايد خطر انعدام الأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية. وبعد ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، الناجم عن انخفاض المحاصيل، والآثار السلبية لتغير المناخ، والحرب في أوكرانيا، وفرض العقوبات على روسيا، وعدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي في بعض البلدان، من بين الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في شمال أفريقيا.

الشكل 7 :

درجة مؤشر الأمن الغذائي العالمي في بلدان شمال أفريقيا، 2020-2022



المصدر: استنادا إلى بيانات من Economist Impact, 2022
ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن درجات مؤشر الأمن الغذائي العالمي في ليبيا وموريتانيا.

رابعاً- استمرار المستويات المرتفعة لمعدلات الفقر والبطالة

تؤدي مخاطر المناخ وزيادة المخاطر السياسية وتلك المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي إلى تأجيج الفقر في شمال أفريقيا. ويبقى الفقر مرتفعا نسبيا في معظم بلدان شمال أفريقيا. وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، يعيش 4,33 في المئة من الناس على أقل من 2,15 دولار في اليوم، ويعيش 13,66 في المئة على أقل من 3,65 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) (البنك الدولي، 2022).

ووفقا للبنك الدولي (2022) ، يعاني السودان من أعلى معدل فقر في شمال أفريقيا. حيث يعيش نحو 49,7 في المئة من السكان تحت خط الفقر الذي يبلغ 3,65 دولار في اليوم. كما أن مستويات الفقر مرتفعة أيضا في مصر وموريتانيا، حيث يعيش 1,5 في المئة و6,5 في المئة من السكان، على التوالي، على أقل من 2,15 دولار في اليوم، ويعيش 17,6 و26,2 في المئة من السكان، على التوالي، على أقل من 3,65 دولار في اليوم.

وتعزى هذه المستويات من الفقر جزئيا إلى ارتفاع معدلات البطالة في شمال أفريقيا. ووفقا لمنظمة العمل الدولية (2023ب)، فقد تقلص معدل البطالة في عام 2022 في شمال أفريقيا بشكل طفيف إلى 11,3 في المئة من 11,6 في المئة في عام 2021. وبلغ متوسط معدل البطالة العالمي في عام 2022 نسبة 5,8 في المئة. وبلغ معدل بطالة الشباب 30,2 في المئة في عام 2022، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2019، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 14,2 في المئة. ولذلك، لا تزال بطالة الشباب مشكلة طويلة الأمد في شمال أفريقيا، وتبقى التحدي الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي في المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال معدل بطالة الإناث في المنطقة دون الإقليمية، الذي بلغ 20,2 في المئة في عام 2022، مرتفعا مقارنة بمعدل بطالة الذكور (11,3 في المئة في عام 2022). وتحتاج جميع بلدان شمال أفريقيا إلى اعتماد سياسات فعالة لسوق العمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين واستهداف الفئات الأكثر ضعفا.

خامسا- الاستنتاجات وتوصيات بشأن السياسة العامة

يواجه شمال أفريقيا تحديات كبيرة على جبهات متعددة، بما في ذلك تغير المناخ، والتحديات الاقتصادية الحالية التي تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وأزمة الهجرة. وقد عادت إعادة التوازن الاقتصادي دون الإقليمي بالفائدة على كبار مصدري الهيدروكربونات، مثل الجزائر وليبيا، وشكلت تحديات في البلدان المعتمدة على الطاقة، بما في ذلك مصر والمغرب وتونس.

وأدت الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى مزيد من التشدد النقدي العدواني من جانب الاحتياطي الاتحادي والبنك المركزي الأوروبي، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على الاستهلاك المحلي والاستثمار، وتدفعات السياحة من دول الخليج، والصادرات، وخدمة الديون السيادية. وبلغ التضخم في شمال أفريقيا مستويات قياسية. ورغم أنه من المتوقع أن تنخفض أسعار الأغذية العالمية في الأشهر المقبلة، فإن التضخم في أسعار الأغذية، التي تمثل أكبر حصة من إجمالي سلة المستهلكين في بلدان شمال أفريقيا، مستمر في الارتفاع.

ويمكن أن يؤثر التضخم على الآفاق الاقتصادية في الأمد القصير والطويل، بسبب ما يمكن أن يؤدي إليه من انعدام أكبر للأمن الغذائي. ونظرا لمحدودية هامش المناورة المالي وارتفاع مستويات الديون في بلدان شمال أفريقيا، تحتاج الحكومات في المنطقة دون الإقليمية إلى تحسين نوعية الإنفاق للحد من التضخم. وينبغي أن يكون الإنفاق العام أكثر اعتمادا على الأداء، وينبغي خفض إعانات الطاقة غير الموجهة، وإصلاح مؤسسات البنية التحتية المملوكة للدولة، وإدارة الديون بمزيد من الفعالية، بما في ذلك عن طريق الحد من الاعتماد على التمويل القصير الأجل المكلف، لخفض تكلفة خدمة الديون.

ونظرا لحجم تأثير تغير المناخ على المنطقة دون الإقليمية، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى إزالة الكربون وتنويع اقتصاداتها من خلال العمل معا لتعزيز الطاقة المتجددة، والاستثمار في البنية التحتية للمياه، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات. وينبغي دمج سياسات تغير المناخ في الإنفاق العام من خلال الميزانيات الخضراء والسياسات المالية الأوسع نطاقا، بما في ذلك الضرائب وتسعير الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري.

ومن الأهمية بمكان إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز بيئة أعمال سليمة وتنافسية يمكن فيها للقطاع الخاص متابعة التحولات الاقتصادية الفعالة اللازمة للعمل المناخي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تدعم البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، بما في ذلك بلدان شمال أفريقيا، من خلال تقديم تعويضات من خلال آليات مثل تمويل المناخ، وتسعير الكربون، والسندات الخضراء.

وتؤدي مخاطر المناخ وزيادة المخاطر السياسية وتلك المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي إلى تأجيج الفقر في شمال أفريقيا. ويُعزى الفقر في المنطقة دون الإقليمية جزئيا أيضا إلى ارتفاع معدل البطالة الذي لا يزال يمثل مشكلة طويلة الأمد ويبقى التحدي الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي للمنطقة دون الإقليمية. ولا يزال معدل بطالة الإناث مرتفعا مقارنة بمعدل بطالة الذكور. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب 30,2 في المئة في عام 2022 مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 14,2 في المئة.

ولضمان تعافي أسواق العمل بطريقة شاملة، ينبغي لوضعي السياسات في شمال أفريقيا الحد من تشوهات سوق العمل الناجمة عن لوائح العمل وسياسات التوظيف في القطاع العام. وينبغي لحكومات شمال أفريقيا أن تعتمد سياسات فعالة لسوق العمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، عن طريق زيادة فرص العمل للباحثين عن عمل وتحسين مواءمة مواصفات الأفراد العاطلين عن العمل مع مواصفات الوظائف الشاغرة، وحفز إيجاد وظائف جديدة.

وفي الختام، تتعرض بلدان شمال أفريقيا لمخاطر مالية كبيرة، بسبب مخاطر الاقتصاد الكلي، مثل تقلب النمو، وتقلب أسعار السلع الأساسية والإعانات، وتقلب أسعار الصرف والفائدة، والالتزامات الطارئة للشركات المملوكة للدولة (بوكزية وآخرون، 2023). ولذلك، فإن تعزيز إدارة مخاطر المالية العامة أمر مهم. وينبغي للبلدان أن تفكر في اعتماد أطر مناسبة متوسطة الأجل لتكوين احتياطات للتصدي للمخاطر. وهناك حاجة إلى سياسات مالية أفضل لتعزيز العمالة المستدامة والحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك لحماية الأسر المعيشية من الأزمات وزيادة الدخل في شمال أفريقيا.

- African Development Bank (2023). AFDB Socioeconomic Database 1960–2020. Available at <https://dataportal.opendataforafrica.org/nbyenxf/afdb-socio-economic-database-1960-2022>. Accessed on 3 August 2023.
- Algeria, Ministry of Digitalization and Statistics (2022). *Les comptes nationaux trimestriels – 4ème trimestre 2021*, No. 960. Algiers.
- _____ (2023). *Les comptes nationaux trimestriels – 4ème trimestre 2022*, No. 991. Algiers.
- Boukezia, Racheeda, and others (2023). Managing fiscal risks in the Middle East and North Africa. Departmental Paper, No. 2023/005. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Central Bank of Libya (2023). *Report on Consumer Price Index and Inflation 2022*.
- Central Bank of Sudan (2023). *Economic and Financial Statistics Review: January–December 2022*. Vol. 63, no. 4/2022. Available at https://cbos.dot.jo/en/periodicals-publications?field_publication_type_tid_i18n=44.
- Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (2023). EM-DAT. Available at www.emdat.be. Accessed on 5 June 2023.
- Economist Impact (2022). Global Food Security Index 2022. Available at <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/>. Accessed on 5 June 2023.
- Egypt, Ministry of Planning and Economic Development (2023). Gross domestic product. National Accounts Data. Available at <https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=en>. Accessed on 22 September 2023.
- International Labour Organization (2023a). ILOSTAT platform.
- _____ (2023b). *World Employment and Social Outlook: Trends 2023*. Geneva.
- International Monetary Fund (2023a). International Financial Statistics. Available at <https://data.imf.org/?sk=4c514d48-b6ba-49ed-8ab9-52b0c1a0179b>. Accessed on 10 July 2023.
- _____ (2023b). *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia – Safeguarding Macroeconomic Stability amid Continued Uncertainty*. Washington, D.C.
- _____ (2023c). *World Economic Outlook: A Rocky Recovery*. Washington, D.C.
- Mauritania, Ministry of Finance (2023a). *Rapport économique et financier 2023*.
- _____ (2023b). *Rapport sur les opérations financières de l'Etat : l'année 2022*. Nouakchott.
- Morocco, High Commission for Planning (2022). *Comptes nationaux 2021: Base 2014*.
- _____ (2023a). *Budget économique exploratoire 2024: la situation économique en 2023 et ses perspectives en 2024*.
- _____ (2023b). *Budget économique prévisionnel 2023: la situation économique en 2022 et ses perspectives en 2023*.
- _____ (2023c). *Situation économique nationale en 2022*.
- Norwegian Refugee Council (2023). Global Internal Displacement Database. Available at www.internal-displacement.org/database. Accessed on 5 June 2023.

Tunisia, Ministry of the Economy and Planning (2023). *Tableau de bord de la conjoncture économique: Avril 2023*. Tunis.

United Nations (2022). *World Economic Situation and Prospects 2022*.

_____ (2023). *World Economic Situation and Prospects 2023*.

United Nations Conference on Trade and Development (2023). UNCTADstat platform.

United States Department of Agriculture (2023). International Production Assessment Division, Country Summary. Morocco Wheat Yields. Available at <https://ipad.fas.usda.gov/countrysummary/Default.aspx?id=MO&crop=Wheat>. Accessed on 22 September 2023.

University of Notre Dame (2023). Notre Dame Global Adaptation Initiative Country Index. Available at <https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/>. Accessed on 10 July 2023.

World Bank (2022). Poverty and Inequality Platform. Available at <https://pip.worldbank.org/home>. Accessed on 5 June 2023.

_____ (2023a). Food Security Update. 15 June.

_____ (2023b). International Debt Statistics database. Available at <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids>. Accessed in July 2023.